مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار: 186 (من 17 إلى 24 ديسمبر 2016)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

مقدمة.....2

حكومة الوحدة الوطنية ووضع حقوق الإنسان في أفغانستان

وضع حقوق الإنسان في السنوات الأخيرة.....4

- العنف تجاه النساء: 4
- قضية الجنرال عبدالرشيد دوستم وأحمد إيشجي: 4

أسباب انتهاك حقوق الإنسان.....6

دور الأجانب في اتساع رقعة الفساد بأفغانستان

لماذا تُعتبر أفغانستان الأولى في الفساد عالمياً؟.....9

الأجانب والفساد في أفغانستان 9

نماذج من تورط الأجانب في الفساد.....10

مكافحة الفساد الصادر من الأجانب.....12

المقدمة

في حديث له بالمؤتمر الوطني لمدافعي حقوق الإنسان، ذكر الرئيس الأفغاني أن تنفيذ القانون يبدأ منه، ولا أحد معفي من القانون، وأضاف أن الدفاع عن حقوق الإنسان مسؤولية الحكومة، ولا أحد يستطيع تبرئة منتهكي حقوق الإنسان.

تأتي تصريحات الرئيس في وقتٍ انتشرت حديثاً أنباء عن انتهاكات لحقوق الإنسان كان لها صدى في الإعلام وأثارت ردود أفعال على الصعيد المحلي والدولي. إحدى هذه القضايا قضية القائد القبلي والحاكم السابق لولاية جوزجان أحمد إيشجي الذي اتهم النائب الأول لرئيس الجمهورية عبدالرشيد دوستم بتعذيبه وحبسه. تقرؤون حول هذا الموضوع في الجزء الأول من التحليل.

في الجزء الثاني من التحليل، سنناقش جانباً من الفساد في أفغانستان والذي صدر من الأجانب (وتحديداً الأمريكان). في لقاءٍ حصل حديثاً اعترف رئيس مكتب المفتش الخاص لإعادة إنشاء أفغانستان SIGAR بأنه بجانب الأفغان لعب الأجانب دوراً كبيراً في زيادة رقعة الفساد في أفغانستان. بالإضافة إلى أمثلة من الفساد الحاصل من الأجانب، ستقرؤون حول مدى تورط الأجانب في الفساد بأفغانستان والخطوات المتخذة لمكافحة فسادهم حتى الوقت الراهن.

حكومة الوحدة الوطنية ووضع حقوق الإنسان في أفغانستان

في الأيام القليلة الماضية انتشرت في منصات الإعلام أنباء كثيرة حول تصريحات أحمد إيشجي وزواج رجل من أختين بشكل إجباري بمقاطعة ننجرهار.

الوالي السابق لولاية جوزجان والنائب السابق لحزب (جنبش) والصديق القديم للجنرال عبدالرشيد دوستم اتهم النائب الأول للرئيس الأفغاني الجنرال عبدالرشيد دوستم باعتقاله في مُعتقله الخاص لخمسة أيام وذكر أنه بعدما تم ضربه وتعذيبه، تم محاولة اغتصابه من قِبل دوستم وأفراده، ومثلوا أنهم يغتصبونه وصوروا ذلك.[1]

هذان الحدثان مثالان فقط من أمثلة انتهاك حقوق الإنسان في أفغانستان. في هذا المقال سنتطرق إلى حقوق الإنسان على صعيد قضايا المرأة، والمهاجرين، ونقض القانون وأسباب ذلك.

[1] لمزيد من المعلومات يرجى الرجوع للرابط أدناه:
http://www.bbc.com/pashto/afghanistan-38308098

وضع حقوق الإنسان في السنوات الأخيرة

خلال السنتين من فترة حكومة الوحدة الوطنية، ساءت حالة حقوق الإنسان، مما ستقرأه على التفصيل التالي:

العنف تجاه النساء:

خلال السنة الأولى من فترة حكومة الوحدة الوطنية، زاد العنف مقابل النساء بنسبة 5%، في عام 1394 هـ ش (2015-2016) تم تسجيل نحو 5132 حدث عُنف. في هذه السنة، وقعت حادثة فرخُنده، حيث تم ضرب امرأة بزعم أنها أهانت القرآن الكريم، ثم سُحلت بالسيارة وحُرقت من قِبل مئات الرجال الغاضبين بمقربة من القصر الرئاسي. علاوةً على ذلك، قطع رجلٌ أنفَ زوجته بولاية فارياب وحدثت وقائع مشابهة لذلك في مختلف أنحاء البلد. مع أنه لم يتم نشر إحصائيات دقيقة لأحداث العنف مقابل النساء لهذه السنة 1395 هـ ش (2016-2017)، إلا أنه حسب المفوضية المستقلة لحقوق الإنسان بأفغانستان AIHRC ، خلال الأشهر الأربع الأولى من هذه السنة، تم رصد 1218 حدث عُنف مُعظمها (371 حدث) اشتملت على العنف الجسدي[2].

قضية الجنرال عبدالرشيد دوستم وأحمد إيشجي:

أمرٌ لوحظ ليس فقط في السنوات الأخيرة وإنما أيضا في فترة رئاسة حامد كرزاي، وهو استغلال ذوي المناصب الحكومية لنفوذهم وانتهاك حقوق الإنسان. قبل عدة أيام، اتهم أحمد إيشجي النائب الأول لرئيس الجمهورية بأنه حبسه في مُعتقله الخاص، وحاول اغتصابه وأمر حُرّاسه باغتصابه.

تسببت تصريحات أحمد إيشجي في تشوية صورة الدولة وأثارت ردة فعل من جانب المجتمع الدولي. في بيانٍ رسمي، وعد القصر الرئاسي الأفغاني بمتابعة القضية بجدية عبر المؤسسات القضائية. إضافة إلى ذلك، زار أعضاءٌ من حزب جُنبش (حزب دوستم) ومناصرون لدوستم وسفراء لاثني عشرة ولاية الرئيس أشرف غني. في الوقت ذاته، عقد الرئيس غني اجتماعاً قابل فيه القادة الجهاديين وعلماء الشريعة لمناقشة قضية إيشجي.

[2] للاطلاع على الرابط:
http://khabarnama.net/blog/2016/08/03/raise-of-discrimination-and-violence-against-women-in-afghanistan/

على الرغم من أن المدعي العام استدعى الجنرال دوستم، إلا أن مكتب دوستم رفض ذلك تحت ذريعة أنه مخالف للقانون. بالإضافة إلى ما ذُكر، هناك إشاعات بأن الموضوع سيُحل عبر مجلس شورى المواطنين (يُعرف في أفغانستان بـ "جِركه"). نفس الأمر ربما يحصل للرجل الذي تزوج من أختين في ننجرهار. واضعين في الحسبان الحالة الراهنة، ونظراً لنفوذ مجلس شورى المواطنين (جِركه) وبالنظر في الفساد الموجود في القوى القضائية، هناك احتمال كبير بأن ينجو المتهمان من طائلة الاتهام. ارتكاب مثل هذه الجرائم الشنيعة ليس فقط عاراً على البلد، وإنما يُعتبر من غير اللائق أيضاً أن يشغل متهمون بمثل هذه القضايا مناصبَ عُليا كهذه في الحكومة.

حال المهاجرين:

حالياً هناك عدد كبير من المهاجرين الأفغان في الدول المجاورة والدول الأوروبية ونازحون داخل البلد. خلال فترة حكومة الوحدة الوطنية، انتُهكت الحقوق الأساسية لهؤلاء المواطنين. في ديسمبر/2014، قام عدد من الثوار الباكستانيين بالهجوم على مدرسة عسكرية في باكستان، وبعد الهجمة ساءت أوضاع اللاجئين الأفغان في باكستان، حيث اعتُقل العديد منهم وتم ترحيلهم قسراً إلى أفغانستان. لأجل هذا الحدث وبعد أحداث طورخم، عُجّلت عملية عودة المهاجرين. والآن بسبب الشتاء البارد وتوقف الدعم البالغ قدره 400$ لكل لاجئ والذي تم تقديمه من قبل المفوضية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ تأثرت عملية عودة المهاجرين.

في الوقت ذاته يمر المهاجرون الأفغان في إيران بنفس الظروف ولكن مع نوعٍ آخر من انتهاك حقوق الإنسان، حيث تُرسل إيران المهاجرين الأفغان للقتال في سوريا وتدفع لهم مبالغ نقدية لذلك.

على الصعيد الآخر يواجه اللاجؤون الأفغان تعاملاً ازدواجياً (مختلفا عما يُتعامل به مع اللاجئين الآخرين) في أوروبا ويتم إرجاعهم إلى أفغانستان رغما عن إرادتهم. هناك 1.2 مليون مواطن نازح داخل البلد، معظمهم نزحوا لأجل التدهو الأمني ويعيشون في أوضاع إنسانية صعبة حيث بدأ فصل الشتاء وهم بحاجة ماسة إلى المساعدة.

الخسائر في صفوف المدنيين:

منذ 2007 حتى 2015 هناك ازدياد في عدد الخسائر بين المدنيين سنوياً. في هذه الفترة قُتل وجُرح عدد 58736 مدني. وفق تقرير بعثة الأمم المتحدة لمساعدة أفغانستان UNAMA، خلال الأشهر التسع الأولى من

عام 2016 سقط عدد 2560 قتيل مدني وجُرح أكثر من 5830 آخرون وسُجلت 8390 حالة خسائر مما يُعتبر زيادة بنسبة 1% في الخسائر مقارنةً بعام 2015[3] .

الأسباب الرئيسة التي أدت إلى ارتفاع عدد الخسائر في هذه السنة هي الحرب، والتفجيرات وأنشطة داعش والهجمات العسكرية التي شنتها الحكومة، وسقوط المقاطعات بيد المعارضة المسلحة.

دور القوات الأجنبية:

القوات الأجنبية متورطة بشدة في انتهاك حقوق الإنسان. على سبيل المثال، في فترة السقوط الأول والثاني لمدينة كندوز قُتل العديد من المدنيين الأفغان جراء القصف الأمريكي. في أكتوبر/2015، قصفت الطائرات الأمريكية مستشفى أطباء بلا حدود في كندوز مما أسفر عن مقتل عشرات المواطنين الأبرياء. حدث هذا مع أن طاقم المستشفى أبلغوا الحكومة والقوات الأجنبية بالحدث خلال حصول القصف. وفي السقوط الثاني لمدينة كندوز، شنت القوات الأمريكية هجوماً مشابها مما أدى إلى مقتل عدد من الأطفال.

ليس هذا هو الحدث الوحيد، حيث تورطت القوات الأمريكية في أحداث عديدة مشابهة خلال العقد والنصف الماضي. حدثت محاكمات مُزيفة حيال هذا الصدد، ولم يتم تسليم مرتكبي الجرائم للعدالة.

أسباب انتهاك حقوق الإنسان

الأسباب الرئيسة لانتهاك حقوق الإنسان خلال فترة حكومة الوحدة الوطنية هي كالتالي:

- **التدهور الأمني والحرب:** بشكل عام تم انتهاك كثير من حقوق الإنسان بسبب الحرب والتدهور الأمني المتصاعد. في السنوات الأخيرة ساءت الأوضاع مقارنةً بالسنوات الماضية. حسب إحصائيات الأمم المتحدة وقع 22634 حدث أمني بأفغانستان في عام 2015 مما يُعد أكبر عدد للحوادث الأمنية منذ 2001 (باستثناء 2011). نسبةُ 49% من هذه الحوادث حصلت في هلمند و كندهار و غزنة و كُنر و ننجرهار.[4].علاوة على ذلك، منذ يناير إلى منتصف أغسطس لعام 2016، وقع 16132 حدث

[3] اقرأ تقرير (طلوع نيوز) حيال الموضوع:
http://www.tolonews.com/pa/afghanistan/27886-un-release-new-report-over-civilians-casualties-calls-for-protection

[4] United Nations, General Assembly, The situation in Afghanistan and its implications for international peace and security, A/70.775-S/2016/218 (7 March 2016), p: 4

أمني داخل أفغانستان. تُشكل الاشتباكات المسلحة نسبة 61.3% من هذه الأحداث، ويليها التفجيرات والتي تبلغ نسبتها 17.96%[5].

- **ضعف دور الحكومة:** نظراً للحرب الجارية تتقلص المناطق الداخلة تحت نفوذ الحكومة، وقد أخفقت الحكومة في بسط رقعة سيطرتها على جميع أنحاء البلد. وكلما خسرت الحكومة سيطرتها على المناطق زادت قضايا انتهاك حقوق الإنسان. حسب تقارير مكتب المفتش الخاص لإعادة إنشاء أفغانستان SIGAR، حتى شهر يونيو/2016 كانت نسبة 65.6% من مساحة البلد تحت سيطرة الحكومة مما أظهر انخفاضاً بنسبة 5% مقارنةً ببداية السنة[6] .
- **الضعف في تنفيذ القانون:** نظراً لوجود أفراد متنفذين في الحكومة، تخفق الحكومة في مكافحتها للجرائم، وبسبب ذوي النفوذ المذكورين، لا يتم اعتقال مرتكبي الجرائم، وإن اعتُقلو فسريعا ما يتم إطلاق سراحهم.
- **الفساد الأداري:** الفساد المستشري في الحكومة بشكل عام وفي القوى القضائية بشكل خاص مهّد السبل لانتهاك حقوق الإنسان؛ حيث أنه منذ لحظة اعتقال المجرم وحتى انتهاء محاكمته تخضع العملية للتأثير الغير قانوني نظراً للفساد، ولذا لا يتم اتخاذ خطوات حازمة في شأن مكافحة الجرائم، مما يدفع المجرمين إلى ارتكاب الجرائم دون الخوف مما يردعهم.

[5] United Nations, General Assembly, The situation in Afghanistan and its implications for international peace and security, A/70/1033/-S/2016/768 (7 Sep 2016), p: 4-7

[6] Shereena Qazi and Yarno Ritzen, Afghanistan: Who controls what, Aljazeera English, 15 Sep 2016, see it online:< http://www.aljazeera.com/indepth/interactive/2016/08/afghanistan-controls-160823083528213.html>

دور الأجانب في اتساع رقعة الفساد بأفغانستان

يُعتبر الفساد من أكبر التحديات التي عرّضت الحكومة الأفغانية لانتقادات شديدة من قبل المواطنين والمجتمع الدولي، وحتى الآن تُعتبر هذه الدولة من أفسد دول العالم.

في لقاء له مع بي بي سي، ذكر رئيس مكتب المفتش الأمريكي الخاص لإعادة إنشاء أفغانستان SIGAR جون سوبكو أن مشكلة الفساد ليست مقتصرة على الأفغان، بل هناك أيادي متوغلة في الفساد تعمل لصالح الحكومة الأمريكية وقد حُوكم حتى الآن أكثر من مئة أمريكي بسبب التورط في قضايا الفساد بأفغانستان. الإدارة العليا لمكافحة الفساد بأفغانستان أيدت ما ورد في تقرير مكتب SIGAR وأعلنت أن الأجانب في أفغانستان متورطون أيضا في قضايا الفساد ولهم دورٌ في انتشار وتكثير الفساد في هذا البلد.

يأتي هذا في حينٍ تواجه أفغانستان ضغطاً متزايداً من المجتمع الدولي باتخاذ خطوات حازمة حيال مكافحة الفساد، حتى أن رئيس الناتو أعلن في الجلسة الأخيرة لوزراء خارجية دول الناتو أن دعم هذه المنظمة لأفغانستان مشروطٌ بمكافحة الفساد.

تتناولُ هذه الدراسة دورَ الأجانب في تكثير الفساد بأفغانستان، والجهودَ المبذولة حيال مكافحة فساد الأجانب في هذا البلد.

لماذا تُعتبر أفغانستان الأولى في الفساد عالمياً؟

قبل عقدٍ ونصف عندما دخلت القوات الأجنبية أفغانستان وتسلمت الحكومة الجديدة زمام السلطة، تدفق دعم المجتمع الدولي على أفغانستان لإعادة إنشاء البلد، وفي غياب المراقبة والمحاسبة وعدم وجود الشفافية في الآليات أدى تدفق مليارات الدولارات إلى إلى انتشار ظاهرة الفساد في البلد إلى الحد الذي جعل أفغانستان تحتل المركز الأولى في قائمة الدول التي ينتشر فيها الفساد حول العالم.

تزامنَ إدراج أفغانستان ضمن الدول الأكثر فساداً في العالم في وقتٍ نشطت فيه مؤسساتٌ عديدة حيال مكافحة الفساد بأفغانستان، وقد صرفت الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي ملايين الدولارات لمكافحة هذه الظاهرة، إلا أنه لم يتبع ذلك حصول النتيجة المطلوبة.

أبرز أسباب تضخم ظاهرة الفساد رغم المحاولات العديدة هي ضعف الإدارة في الحكومة، وانعدام الإرادة الحازمة السياسية لاستئصال الفساد، ودعم المافيا وذوي النفوذ لرواد الفساد داخل وخارج الحكومة، ووجود دعائم قوية للمتورطين في الفساد، والدفاع عن المفسدين بدافع الانتماء العِرقي واللغوي، وعدم الشفافية في المحاسبة، وعدم التنسيق بين المؤسسات العاملة في مجال مكافحة الفساد، وعدم معاقبة المتورطين في الفساد في المراكز المخولة بذلك وخصوصاً الدوائر العدلية والقضائية. بجانب جميع ما ذُكر، كان للأجانب دورٌ ملحوظ في تكثير ظاهرة الفساد، إلا أن هذا الدور لم يحظَ بالاهتمام الكافي على المستوى الدولي.

الأجانب والفساد في أفغانستان

للفساد الموجود في أفغانستان أسباب داخلية وخارجية، إلا أن الأسباب الخارجية لها دورٌ أكبر في انتشار هذه الظاهرة. غالباً ما يُطرح موضوع الفساد في أفغانستان من قِبل الدول الغربية وخصوصاً الدول الداعمة، في حين أن هذه الدول مهّدت السبل للفساد بصرف الدعم عبر منسوبيهم وعقد الاتفاقيات الضخمة دون إذن الحكومة الأفغانية. ظهرت أكثر صور الفساد من خلال العقود التي كانت تُعقد بين الدول الداعمة وبين المسؤولين الأفغان وذويهم.

منذ بداية التواجد الأجنبي في أفغانستان كان للشعب الأفغاني وعيٌ بأن الأجانب وخصوصاً الأمريكيين يلعبون دوراً كبيراً في ظاهرة الفساد بأفغانستان، إلا أن الرئيس الأفغاني السابق حامد كرزاي اعترف رسمياً خلال دورته الرئاسية الثانية بتورط الأجانب في الفساد وانتقدهم على ذلك. وجّه حامد كرزاي اتهاماً مباشراً للأمريكيين بالتورط في الفساد في أفغانستان.

في عام 2013 أيد والي محافظة بلْخ عطاء محمد نور تصريحات الرئيس المتضمنة اتهام الأجانب بالتورط في الفساد، وذكر أن فسادهم في ولاية بلخ فقط يبلغ عشرات ومئات ملايين الدولارات، وأن نماذج هذا الفساد تشهدُ بذلك.

طبقاً للمعلومات التي صرحت بها الولايات المتحدة الأمريكية، صرفت أمريكا خلال العقد والنصف الماضي أكثر من مئة مليار دولار لإعادة إنشاء أفغانستان، إلا أن أمريكا كانت محل انتقادٍ لأن أكثر هذه المبالغ صُرفت من قِبل الأمريكيين أنفسهم وصُرفت في أعمال ثانوية وغير أساسية.

نشر مكتب المفتش الأمريكي الخاص لإعادة إنشاء أفغانستان SIGAR بعد عام 2012 تقارير مذهلة حيال التلاعب بالدعم المُقدم من أمريكا، إلا أنه مؤخراً اعترف جون سوبكو في لقاء له مع بي بي سي أن الأجانب أيضاً وخصوصاً الأمريكان متورطون في الفساد. حسب تصريحات جون سوبكو، استطاع مكتبه استعادة 2 مليار دولار تم نهبها في مشاريع إعادة إنشاء أفغانستان، وقدم أكثر من مئة أمريكي متهمين بالفساد للعدالة، وحُكم على أكثرهم بالسجن.[7]

رغم أنه لا توجد دراسات تُظهر المعدل الدقيق للفساد الصادر من الأجانب بأفغانستان، إلا أن تورطهم بالفساد ولعبهم دوراً في تكثير ظاهرة الفساد أمرٌ لا شك فيه.

نماذج من تورط الأجانب في الفساد

- **الفساد في التعاقدات الضخمة:** من جملة أسباب عدم صرف دعم المجتمع الدولي في أعمال مثمرة، الفساد في التعاقدات الكبيرة والتي كانت تُعقد من قبل الأجانب أنفسهم. مثلاً، منح الجندي

[7] بي بي سي، " الفساد ليس فقط مشكلة أفغانية، يوجد أمريكيون متورطون أيضاً":
http://www.bbc.com/pashto/afghanistan-38359567

الأمريكي روبرت غرين 40 تعاقداً تبلغ قيمتها 3 ملايين دولار لتاجر أفغاني يُدعى حكمت الله شادمن مقابل رشورة قدرها 140000 دولار، وقد حُكم على روبرت غرين في ديسمبر/2015 بالسجن عشر سنين لتورطه في الفساد.[8] من الممكن أن يكون هناك عشرات الأمريكيين الآخرين الذين ارتشوا مقابل منح التعاقدات، لأن هذا الجندي ذكر للمحققين أنه طلب من التاجر الأفغاني الرشوةَ عندما سمع بأنه رشى جنوداً آخرين.

في سبتمبر/2011 قال وزير المالية عمر زاخيلوال أن من جملة الدعم المقدم لأفغانستان والبالغ قدره 57 مليار دولار، صُرف فقط 18% منه عبر ميزانية أفغانستان الوطنية، ومحاسبة بقية الأموال التي صُرفت من قِبل الأجانب خارج عن إمكانية الحكومة الأفغانية. ذكر وزير المالية في مارس/2013 أيضا أن مُعظم المبالغ المقدمة لأفغانستان كانت تُنقل للخارج بعد صرفها من قبل الأجانب.

- **الشركات الأمنية الخاصة:** مع حضور القوات الأجنبية بأفغانستان وقدوم الحكومة الجديدة، بدأت عشرات الشركات الأمنية المحلية والأجنبية عملها. في الظاهر تكفلت هذه الشركات بالمحافظة على أمن الأجانب المدربين للقوات الأفغانية، والسفارات، والقافلات اللوجستية للقوات الخارجية، والأطروحات الاقتصادية وأيضا الشركات الأهلية المحلية والأجنبية في مختلف المجالات. إلا أنه بسبب عدم مراقبة نشاطها، توغلت هذه الشركات في الفساد إضافةً إلى أعمال مشينة أخرى. على سبيل المثال، كانت هذه الشركات تقدم المبالغ للجماعات المسلحة من أجل تأمين عبور قافلات المعدات اللوجستية عبر الطرق بين المحافظات.

تسببت هذه التصرفات الغير قانونية في أن يتم إصدار المرسوم من قِبل الرئيس حامد كرزاي عام 2010 بإلغاء جميع الشركات الأمنية المحلية والأجنبية، واعتبرَها مضادة للمصالح الوطنية. اعتقد الرئيس كرزاي بأن هذه الشركات هي المصدر الرئيس للفساد في البلد.[9]

- **صرف المبالغ في المشاريع الغير أساسية:** على رغم تدفق الدعم من المجتمع الدولي، إلا أن أفغانستان مازالت في وضع اقتصادي متردي، ولم تُصرف أكثر المبالغ المدعومة في مشاريع البنية

[8] "أفغانستان في العقد والنصف الماضي"، التقرير التحقيقي والتحليلي الصادر من مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية حول الوضع في الخمس عشرة سنة الماضية، ص:145، طُبع عام:2016م.

[9] إصدار مرسوم إلغاء الشركات الأمنية الأهلية، شبكة أفغانستان، نُشر في 27/أسد/1389:
http://www.afghanpaper.com/nbody.php?id=13326

التحتية. أنفق الأمريكيون مليارات الدولارات في مشاريع لم يكن لها نفع مستمر لأفغانستان. من أمثلة ذلك: مشروع الكهرباء المولد من الديزل بولاية كندهار والممول من الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن في المقابل لا نجد اهتماما بتنصيب توربينات لسد (كجكي). في حال أنه لو تم صرف جزء من مبالغ توليد الكهرباء من الديزل في مدينة كندهار لأجل إنشاء التوربينات، لوفّر ذلك إمداد ولاية كندهار والولايات المجاورة لها بطاقة الكهرباء المستمرة.

من الأمثلة أيضا ما وثّقه مكتب SIGAR من صرف طائش لــ 34 مليون دولار من قِبل الجيش الأمريكي في ولاية هلمند. تم صرف هذا المبلغ لإنشاء مقر عسكري لا حاجة لوجوده بعد 2014، والعمل مازال مستمراً فيه.

مكافحة الفساد الصادر من الأجانب

القوات الأجنبية كانت متورطة في الفساد الإداري بأفغانستان منذ بداية تواجدها في البلد، ولكن هذه الظاهرة لم تحظ باهتمام الحكومة الأفغانية حتى الدورة الرئاسية الثانية لحامد كرزاي. صرفت القوات الأجنبية مبالغ باهظة في المناطق النائية بعيداً عن مراقبة الحكومة وبتعاقدات تخللها الكثير من الفساد.

في ديسمبر/2010 أقر الرئيس كرزاي رسميا بتورط الدول الأجنبية بجانب المسؤولين الأفغان في قضايا الفساد بأفغانستان.[10] صرحت الحكومة الأفغانية بأن الخروج من هذا المأزق يكمن في صرف الدعم الدولي عبر الحكومة وقد طُرح هذا الطلب في مؤتمر طوكيو (2012) وقُبل إلى حدٍ ما، وعُين أن يتم صرف 50% من الدعم عبر الحكومة الأفغانية.

اعتبر حامد كرزاي الشركات الأمنية الأهلية منابع للفساد أيضاً، وأصدر قراراً بإلغاء هذه الشركات منعا لأنشطتها الغير قانونية، مع أن هذه الخطوة اتُّخذت متأخراً ومن جـانبٍ آخر لم يتم تنفيذها بسرعة واستغرقت وقتاً طويلاً.

[10] راديو آزادي، " موقف حامد كرزاي تغير حيال مكافحة الفساد"، نُشر في : 3/جدي/1391:
http://da.azadiradio.com/a/24806403.html

الخطوة الأخرى التي تم اتخاذها تمثلت في تأسيس إدارة SIGAR من قِبل الولايات المتحدة الأمريكية. تم تأسيس مكتب المفتش الأمريكي الخاص لإعادة إنشاء أفغانستان في عام 2012م لمنع الفساد في صرف الدعم الأمريكي لأفغانستان. منذ بداية عملها، كشفت هذه الإدارة عن قضايا الفساد الكبرى التي حصلت في أفغانستان، إلا أنه لوحظ السعي لأهداف سياسية أخرى في تقاريرها. مؤخراً اعترفت هذه الإدارة رسمياً بتورط الأمريكان ولعبهم دوراً كبيراً في الفساد بأفغانستان، وتمت محاكمة عدد من الأمريكيين في هذا الصدد. على سبيل المثال ذكرت هذه الإدارة أنها حصلت على 70 مليون دولار تم سرقتها من تعاقدات أمريكا داخل أفغانستان.

على الرغم مما ذُكر، لا يُرى اهتمام من قِبل الحكومة الأفغانية و الجهات الدولية بموضوع تورط الأجانب في الفساد بأفغانستان. للأجانب يدٌ في الفساد الإداري الحاصل بأفغانستان، مما يدعو إلى تولي الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي اهتماماً أكبر بالموضوع.

النهاية

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: info@csrskabul.com - csrskabul@gmail.com

الموقع: www.csrskabul.com - www.csrskabul.net

هاتف المكتب: (+93) 784089590

تواصل مع المسؤولين:

د. عبدالباقي أمين، مدير مركز الدراسات الاستراتيجية و الإقليمية: (+93) 789316120 abdulbaqi123@hotmail.com

حكمت الله زلاند، مدير قسم الأبحاث والنشرات: (+93) 775454048 hekmat.zaland@gmail.com

ملاحظة: نستقبل آرائكم واقتراحاتكم لتطوير هذه النشرة.